جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

تاريخ البلاد العربية المعاصرة

(المملكة العربية السعودية)

م.د. فاروق عبد الطيف

العام الدراسي٢٠٢٥-٢٠٢٦

المحاضرة الثامنة : السعودية

تأسيس المملكة العربية السعودية (١٩١٤ - ١٩٣٢)

تصاعدت حدة الأوضاع العامة ، وازدادت وتائر التحالفات قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، فسعت بريطانيا إلى احتواء حلفائها في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، للحد من مخاطر اشتراك الدولة العثمانية في الحرب بعد الضغوط الألمانية عليها وجاء هذا جراء بهدف حماية طرق مواصلاتها الممتدة من سيناء إلى الخليج العربي وبذلك تحقق أمرين الأول مصادقة العرب وكسبهم إلى جانبها كي يُساعدها في تأمين طرق مواصلات الإمبراطورية والأمر الثاني أن العرب يسيطرون على الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وبتحالفها معهم تستطيع ضمان الحج سنوياً لرعاياها من المسلمين ، وتستطيع مواجهة الدعوة العثمانية في إعلان الجهاد في الحرب المقدسة .

وفي ضوء هذا التوجه ، تحركت بريطانيا على كبار الشخصيات والزعامات في الخليج العربي والجزيرة، وفي مقدمتهم الشريف حسين بن علي والأمير عبد العزيز آل سعود ، فقد أقنعت الأول بإعلان الثورة على الدولة العثمانية والثورة العربية الكبرى وعقدت مع الثاني معاهدة العقير في كانون الأول ١٩١٥ ، وبموجب هذه المعاهدة ؛ اعترفت الحكومة البريطانية بابن سعود أميراً على نجد والأحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها والمرافئ التابعة لها على سواحل الخليج العربي ، وتعهدت له بحمايته من أي اعتداء خارجي وتعهد ابن سعود من جانبه بعدم مهاجمة مشايخ الخليج الذين ارتبطوا بمعاهدات حماية مع بريطانيا منذ عام ١٨٢٠م .

بدأت بعد ذلك سلسلة من الصراعات الداخلية بين عبد العزيز آل سعود والأمراء الآخرين سواء الشريف حسين ، أو أمير الكويت أو أمير حائل وازداد الأمر تعقيداً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وخسارة الدولة العثمانية وانسحابها من المنطقة إذ تركت خمس قوى متصارعة هي ابن سعود في نجد وابن الرشيد في إمارة حائل والشريف حسين في الحجاز ، والسيد محمد علي الإدريسي في عسير ، والإمام يحيى بن حميد الدين في اليمن بدأت تحركات عبد العزيز آل سعود للظفر بالسيطرة على المنطقة فكانت الخطوة الأولى التحرر من التزاماته مع بريطانيا لتحقيق أهدافه في ذلك، فكانت تسوياته لبعض المشكلات، فبدأ في تحركاته للسيطرة على الحجاز وبقية الإمارات المعارضة في الجزيرة العربية حتى استطاع إسقاط مملكة الحجاز في آب ١٩٢٤، وتنازل الشريف حسين عن الحكم لنجله الأمير علي، ثم استقر

بعد تنازله في مدينة العقبة، وفي أوائل كانون الثاني ١٩٢٧ عقد عبد العزيز اجتماعاً موسعاً حضره قادة الإخوان والعلماء ورؤساء قبائل نجد وملحقاتها، ومن ثم إعلان توحيد مملكتي نجد والحجاز في مملكة واحدة، فأصبح لقب عبد العزيز آل سعود بعد هذا التاريخ (ملك المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها) ، وفي الوقت نفسه دخلت إمارة الأدارسة تحت حماية عبد العزيز بما فيها أقضيتها: صبيا والمخلاف السليماني وجيزان وأبي عريش ، وأظهر الإمام الحسن الإدريسي رغبته بالتعاون مع عبد العزيز آل سعود، وطلب حمايته ورعايته لشؤونه الإدارية، استغل عبد العزيز ذلك، وعدها خطوة في توحيد جهوده في فرض سلطته الكاملة على معظم مناطق الجزيرة العربية، أما على صعيد علاقاته مع الإمام يحيى حميد الدين، فظهرت خلافات بينهما بسبب تداخل الحدود والتي أدت إلى تأزم الموقف وإعلان الحرب، وظلت منطقة الحدود تشوبها كثير من المشاكل وعدم الاستقرار، لا سيما أن الإمام يحيى حميد الدين حاول التوسع على حساب إمارة الأدارسة، الأمر الذي دعا الملك عبد العزيز آل سعود إلى ضم إقليم عسير (إمارة الأدارسة) إلى ملكه، وأصبح الإقليم الخامس من أقاليم آل سعود بعد إعلان نظام التوحيد في ١٨ أيلول ١٩٣٢ ، وبعد هذا التاريخ أصبحت تسمى المملكة العربية السعودية ، وتحديداً في ١٣ أيلول ١٩٣٢ .

التطورات الداخلية والخارجية في المملكة العربية السعودية (١٩٣٢ ــ ١٩٧٥)

لم يكن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية نظاماً مطلقاً أو أنه نظام مقيد، بل أن هناك مبدأين أساسيين يقيدان الملك في اتخاذ قراراته هما: الشريعة الإسلامية، والشورى المتمثلة برأي العلماء وممثلي الأمة، وقد أوضحت ذلك لائحة النظام الملكي التي صدرت عام ١٩٢٦، وهي بمثابة الدستور السعودي، وجاء في نص المادة الأولى منها: بأن السعودية دولة ملكية شورية إسلامية انشغل الملك عبد العزيز آل سعود في تثبيت أركان المملكة السعودية وتحديد مسؤولياتها الإدارية، فقد شكل العديد من الوزارات منها الداخلية والخارجية والدفاع والمالية والمواصلات، فضلاً عن تأسيس مجلس الشورى، كما وضع نظاماً مالياً في المملكة عبر مؤسسة النقد السعودي وأسس المحكمة التجارية والمصارف ، التي أخذت طريقها في التوسع في جميع أنحاء المملكة ، وأنشأ الخطوط الجوية السعودية كما أشرف على الغرف الصناعية والتجارية في مدينة جدة ، وعمل على تطوير شبكة الحديد في البلاد، كما أظهر اهتمامه فى شؤون الحجاج، إذ عمل على استحداث مؤسسة رعاية الحجاج ، وأصبحت فيما بعد وزارة الحج التي تشرف على خدمات الحرم المكي والمشاعر المقدسة والحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة أبدى الملك عبد العزيز اهتمامه بموضوع النفط واكتشافه ، إذ تابع نشاطات الجيولوجي الأمريكي كارل نويتشل، ولذلك طلب منه عندما كان ينقب عن النفط

في البحرين إرسال شركة إلى السعودية ، وفعلا وصلت شركة ستاندرد كاليفورنيا في آذار ١٩٣٣ ، إذ وصل ممثلها لويد هاميلتون إلى جدة برفقة تويتشل ، للتفاوض مع المسؤولين السعوديين بشأن الامتياز النفطي ، وفي ٢٩ ايار ١٩٣٣ حصلت على الامتياز النفطي الذي يسمح لها بالتنقيب عن النفط في مساحة قدرت بـ (٣٦٠,٠٠٠ ميل) ، فضلاً عن ذلك الأسبقية في الحصول على امتيارات إضافية في السعودية ، وواصلت الشركة عملها حتى أنها اكتشفت في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٨ بأن هناك نفطاً بكميات تجارية في مدينة الدمام ، وهكذا خرجت أول وجبة نفط من السعودية في الأول من ايار ١٩٣٩ ، إذ نقلته الناقلة الأمريكية من ميناء رأس التنورة ، ثم تزايدت كميات النفط السعودي المصدر إلى أكثر من خمسة ملايين برميل عام ١٩٤٠ ، ثم قدمت شركة تكساس الأمريكية للتنقيب عن النفط كذلك .

وهكذا تطورت علاقات السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي عام ١٩٤٥ تحقق اللقاء بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على ظهر البارجة الأمريكية (يو أس أس كوينسي) في ١٤ شباط ١٩٤٥ ، وكان هذا اللقاء نقطة تحول في مسار العلاقات الأمريكية - السعودية، فتعززت العلاقات الاقتصادية بينهما ، ولذلك عدت الولايات المتحدة أن السعودية تعد مرتكزاً مهماً لها في المنطقة لأسباب جوهرية ، منها موقفها الإستراتيجي على البحر الأحمر ، فضلا عن إمكانياتها الاقتصادية ومكانتها الدينية في زعامة العالم الإسلامي .

في شباط عام ١٩٥٠ ، أرسل السفير الأمريكي لدى السعودية طلباً إلى وزارة الخارجية الأمريكية أوضح فيه : أن الملك عبد العزيز يطلب مساعدتنا في الحصول على خدمات طبية فورية لأصابته بالتهاب حاد في المفاصل أقعده على كرسي متحرك ، على أثر ذلك سارعت الولايات المتحدة بإرسال فريق طبي من الإخصائيين برئاسة الطبيب الشخصي للرئيس هاري ترومان وهو أتش غراهام فوصل الوفد الطبي الأمريكي إلى السعودية وقدم الخدمات الصحية اللازمة إلى الملك عزز من مستوى العلاقات الأمريكية - السعودية فيما بعد .

اتخذ الملك عبد العزيز سياسة متوازنة مع كل الأطراف الدولية ولا سيما في ظروف الحرب العالمية الثانية، وأعلن حالة الحياد، إلا أنها في الواقع كانت سياسة الترقب لكلا الطرفين المتحاربين. وكانت اتجاهاته تميل نحو الحلفاء وتحديداً بريطانيا، بسبب ما تفرضه مصالح بلاده معها. وظل على الحال ذاته حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وما بعدها حتى وفاته عام ١٩٥٣. وأما على مستوى علاقات السعودية مع البلدان العربية، فقد حرص ابن سعود على إدامتها. وذلك عن طريق تأسيس جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، فضلا عن إسناد قضية فلسطين في المحافل العربية والدولية لا سيما في الأمم المتحدة، وفي تشرين الأول ١٩٥٣،

أصدر الملك عبد العزيز أمراً ملكياً بتشكيل مجلس الوزراء للمملكة بسبب تزايد الالتزامات والمسؤوليات الملقاة عليها، ولم يكن بإمكان الملك القيام بها لوحده، وسمى الابن الأكبر له الأمير سعود ولياً للعهد وقائداً عاماً للقوات المسلحة، كما عين الأمير فيصل وزيراً للخارجية وحاكماً على الحجاز. وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٥٣، أعلنت عن وفاة الملك عبد العزيز آل سعود، وكلف ابنه سعود بن عبد العزيز ملكاً على البلاد، وأصبح الأمير فيصل ولياً للعهد .

بعد تولي الملك سعود بن عبد العزيز مهام عمله، أبدى اهتمامه بقضايا التعليم، فأسس وزارة المعارف، وأوكل مهمة إدارتها إلى أخيه الأمير فهد بن عبد العزيز، كما افتتح أول جامعة سعودية وهي جامعة الملك سعود بن عبد العزيز في الرياض عام ١٩٥٧، ثم الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٩٦١، وكلية البترول عام ١٩٦٣ ، فضلاً عن ذلك تأسيس مدرسة للبنات عام ١٩٦٠. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أنشأ وزارة الشؤون الاجتماعية بهدف تقديم الخدمات إلى كبار السن والعجزة والأرامل والمطلقات، وإصدار قانون الضمان الاجتماعي، وفي مجال المواصلات، عززت مدن المملكة بتشكيلة من طرق المواصلات، فضلاً عن الطرق الزراعية، كما افتتح عدداً من المطارات في عدد من المدن السعودية منها الرياض والظهران والطائف وتبوك وحائل والقصيم. كما افتتح كلية الملك عبد العزيز العسكرية، وكانت له إنجازات في ميدان الصحة ، وعلى صعيد الخدمات الدينية، عمل على توسيع المسجد الحرام في مكة المكرمة، وأسس الهيئة العليا لمتابعة هذا الموضوع تحت إشراف ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز وعلى الرغم من كل هذه الاتجاهات إلا أن مدة حكمه واجهت إشكالات عدة منها، تأزم الوضع المالي للمملكة بزيادة نسبة النفقات، وتراجع قيمة الريال السعودي، وتهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، وبالنتيجة ارتفعت تكاليف المعيشة بسبب التضخم الذي واجهته المملكة، وهذا الأمر لا شك ولد خلافاً مع أخيه ولي العهد فيصل بن عبد العزيز .

أما على صعيد العلاقات الخارجية السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز فشهدت تراجعاً مع العراق والأردن، وتقاربت مع توجهات الرئيس المصري جمال عبد الناصر، لا سيما في مواجهة سياسة الأحلاف الغربية ومنها ميثاق بغداد، كما أن علاقاتها تراجعت هي الأخرى مع بريطانيا بسبب المواقف البريطانية ضد المطالب السعودية في واحة البريمي إزاء كل من أبو ظبي وسلطنة عمان وأما على مستوى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تطورت بعد قيام الملك بزيارة واشنطن عام ١٩٥٧، وبموجب هذه الزيارة حصلت الموافقة على تمديد بقاء القوات الأمريكية في قاعدة الطيران حتى عام ١٩٦٢، وأيدت المملكة العربية السعودية مشروع الرئيس أيزنهاور

وعلى الصعيد الداخلي، ازدادت حدة الخلافات بين أمراء البيت السعودي ولا سيما بين الملك وولي العهد الأمير فيصل، بعد أن زاد الملك من مصروفاته ومستوى تحويلاته المالية التي أثرت على موازنة الدولة، حتى أن الأمير قدم استقالته من منصب رئيس مجلس الوزراء في كانون الأول ١٩٦٠، وأصبح الملك سعود هو رئيس المجلس، لكن تدخل أعضاء الأسرة المالكة أقنعت فيصل بالعودة لتسلم منصب نائب رئيس المجلس ووزارة الخارجية ورافق هذه الإشكاليات تعرض الملك سعود إلى أعراض مرضية تطلبت منه كثرة السفر للعلاج، فقد ذهب إلى كل من إيطاليا والنمسا وألمانيا الغربية ومصر، إلا أن كل هذه الرحلات لم تؤد إلى نتائج مرضية، وبالنتيجة أثرت على تصرفاته واختلالاته النفسية، وانعكست كذلك على علاقته مع أخيه ولي العهد الأمير فيصل، الأمر الذي جعل جماعة الحل والعقد تعقد مجلسها لكبار العلماء وأفراد الأسرة المالكة، وطالبوا من الأمير فيصل إدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية، ويكون موقف الملك تشريفاً فقط، وفي الأول من كانون الثاني ١٩٦٤ صدرت فتوى من مفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم، بضرورة خلع الملك سعود، وتعيين ولي عهده فيصل بن عبد العزيز بإدارة شؤون المملكة ، بعد ذلك ألزم الملك سعود أخاه فيصل، ثم قرر مغادرة السعودية وتوجه إلى اليونان وبقي في عاصمتها أثينا حتى وفاته في شباط ١٩٦٩

توج فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملكاً على السعودية في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٤ وشهدت المملكة تطوراً ملحوظاً في الميدان الاقتصادي ، وذلك عن طريق تصاعد مستوى عائدات استثمار النفط السعودي ، بعد إجراء المراجعة مع شركة أرامكو الذي وجدها غير عادلة في اتفاقيتها السابقة مع الحكومة السعودية ، لذلك طلب تعديلها ، كما وجّه بضرورة توسيع رقعة التنقيب عن النفط في المدن السعودية وبملاكات وطنية ، كما شهد الواقع الزراعي تطوراً مشهوداً بإقامة العديد من المشاريع الزراعية والإروائية الرائدة ، كما عزز شبكة طرق المواصلات الداخلية والخارجية الرابطة مع دول الجوار العربي (الأردن والعراق والكويت) ، أما حركة الموانئ السعودية فنشطت هي الأخرى : فوسع ميناء جدة ، وافتتح موانئ أخرى منها ينبع وجازان ، وفي الميدان الصحي ؛ أمر بفتح العديد من المستشفيات التخصصية ، واستقدام الأطباء والخبراء في ميدان الأدوية والعلاجات الطبية .

وعلى صعيد السياسة الخارجية ، فقد أولاها اهتماماً كبيراً لا سيما أنَّه يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال ، إذ شغل منصب وزير الخارجية في عهد والده عبد العزيز وفي عهد أخيه الملك سعود أيضاً ، كذلك عزز العلاقات العربية - العربية ، كما وضع قضية فلسطين والحق العربي في مقدمة توجهاته ، ولذلك فإن موقفه في حرب حزيران ١٩٦٧ كان معروفاً عندما أعلن شعار (النفط سلاح في المعركة) الذي ارتبط باسمه ، وظل على مواقفه ذاتها في حرب

تشرين الأول ١٩٧٣ ، أما على مستوى علاقاته مع الدول الكبرى ، فتطورت بشكل ملموس ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت فيها الشخص المؤهل لقيادة المملكة السعودية بعد أخيه الملك سعود بن عبد العزيز ، وتواصلت وتأثر العلاقات بينهما ، إلا أن التراجع الذي حصل بسبب تدخل مصر في شؤون اليمن في الحرب الأهلية التي شهدتها في المدة (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ، إذ دعت الولايات المتحدة الأمريكية السعودية أن تؤمن جانبها من هذه الحرب ، ورفضت تجهيزها بصفقة أسلحة من الطائرات والصواريخ ، لذلك شعر الملك فيصل أن الولايات المتحدة لا تبدي في الأفق مساعدة المملكة في هذه الحرب ، وعليه توجه للحصول على عروض أفضل من بريطانيا وفرنسا ، كما رفض الملك فيصل إقامة بلاده علاقات مع دول المعسكر الشيوعي، على أساس أن هذه الدول تتعارض مع عقيدة بلاده الإسلامية ، وهكذا عمل الملك يدير المملكة على المستويين الداخلي والخارجي حتى اغتياله في ٢٣ آذار ١٩٧٥